

العنوان:	الإحصاء في مجال القضاء
المصدر:	مجلة الملحق القضائي
الناشر:	وزارة العدل والحريات - المعهد العالي للقضاء
المؤلف الرئيسي:	غالي، عبدالكريم
المجلد/العدد:	ع24
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1991
الشهر:	دجنبر
الصفحات:	174 - 177
رقم MD:	766703
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	علم الإحصاء
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/766703">http://search.mandumah.com/Record/766703</a>

## الإحصاء في مجال القضاء

غالي عبد الكريم  
منتدب قضائي بوزارة العدل

### مقدمة :

الإحصاء لغة علمية تتعامل مع الظواهر من خلال مفاهيم كمية .  
ولعل أهم الأسئلة التي تطرح في هذا الموضوع : هل الإحصاء علم أو  
منهاج في البحث العلمي؟ وما هي علاقة الإحصاء بالجهاز القضائي؟  
بعد أن نحاول التعرف على طبيعة الإحصاء (أولا) نرى مدى  
الإستفادة منه على مستوى الجهاز القضائي بصورة خاصة (ثانيا) .

### أولا : طبيعة الإحصاء

إن الإحصاء يعتبر علما قائما بذاته له قوانينه وقواعده الرياضية،  
غير أن تطبيقه يكون في خدمة العلوم الأخرى تجريبية كانت أم  
اجتماعية، ومن تم أمكن القول بأن الإحصاء أسلوب أو منهاج في البحث  
العلمي، فلا يمكن أن يكون التخطيط الإقتصادي والاجتماعي صحيحا - على  
مستوى قطاع أو عدة قطاعات معينة - ما لم يكن مؤيدا بالبيانات  
الإحصائية المضبوطة والدقيقة من جهة، وما لم يستخدم المنهج الإحصائي  
في تتبع تنفيذه وتقييم نتائجه من جهة ثانية (1).

وقد عرف البعض الأحصاء مؤكدا على طبيعته المزدوجة هاته بأنه  
توثيق يعطي الأولوية للرقم والتقنين الرياضي ويساعد في جدولة

(1) الدكتور عبد العزيز هيكل، مبادئ الأساليب الإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974، الصفحتان 8 و 11 .

رياضية على قياس الظواهر وتطورها والتعرف على سببيتها (2) .  
ومن أجل الحصول على إحصاء دقيق وسريع فقد تم استعمال  
الحاسوب لمعالجة المعطيات الإحصائية، والواقع أن علاقة المعلومات  
بالإحصاء علاقة وطيدة جدا، فمعالجة الأرقام كانت هي العمليات الأولى  
للحاسوب، بل إن الحاسوب يعمل هو نفسه بلغة الأرقام . وإذا رجعنا إلى  
التاريخ نجد أن الإنسان كان قد استعمل منذ القدم معالجة المعلومات  
الرقمية في البداية بصورة يدوية مع ظهور جدول الضرب الذي اكتشفه  
الفيلسوف والرياضي اليوناني فيثاغورس Fytageres في القرن السادس  
قبل الميلاد (3).

ونشير في ختام هذه النقطة إلى أن الإحصاء ينقسم إلى إحصاء عام  
كإحصاء السكان، وإحصاء نوعي كإحصاء القانوني الذي سنقف عنده  
على مستوى الجهاز القضائي .

### ثانيا : الإحصاء في الجهاز القضائي

من المعلوم أن كل تدبير ناجع ومحكم يبنى على إحصاء دقيق  
للعناصر المتحركة في العمل الإداري أو القضائي، ومن ثم يمكن للمسؤولين  
في أية إدارة مركزية من توفير الوسائل المادية والعناصر البشرية  
وبالتالي اتخاذ القرار على دعامة التفكير القويم والسليم، كما يمكن  
للباحثين استغلال هذه المعلومات وفي ذلك إعطاء الفرصة للانفصاح عن  
آرائهم التي يمكن أن تستأنس بها القيادة في الهرم الإداري مرة أخرى .

وأن من بين أهم المؤسسات التي تهتم بمعالجة الإحصاء في علاقته  
(2) أستاذنا الدكتور رشدي فكار، محاضرات في منهاج العلوم الإجتماعية لطلبة دبلوم  
الدراسات العليا، غير منشورة .

Jean - Jacques SGHREIBER, Le défi mondial, Fayad, Paris, 1980, PP 349 et 350 (3)

غالي عبد الكريم، المعلومات القانونية : خصوصياتها ومدى تطبيقها في المغرب، رسالة  
لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، كلية الحقوق بالرباط 1988 1989  
الصفحتان 2 و 3 .

مع الضاهرة القانونية، توجد وزارة العدل. فاقتناعاً من هذه الوزارة بأهمية الإحصاء كقاعدة أساسية لاتخاذ القرار الإداري، قررت هذه الأخيرة منذ زمن القيام بإحصاء القضايا الراجعة بالمحاكم حتى يتسنى لها مراقبة النشاط الذي يقوم به الجهاز القضائي والتعرف على الظواهر الإقتصادية والإجتماعية .

والواقع أن الإحصاء يمكن من ضبط الحاجيات في كل المجالات بالتالي وضع التخطيط للمستقبل بكل سهولة (4) .

وأخذاً بالإعتبار للزيادة المضطردة في القضايا المعروضة على القضاء ومسايرة لمتطلبات العصر، فقد فكرت وزارة العدل في استغلال المعطيات الإحصائية بواسطة الحاسوب وذلك حتى تتمكن من اتخاذ القرارات الملائمة والناجعة . بل أنه بالنظر لما تكتسيه التطبيقات الإحصائية من أهمية خاصة، فقد أعطت هذه الوزارة الأولوية في معالجة المعلومات بواسطة الحاسوب للإحصائيات القضائية (5).

وهكذا، وبهدف الحصول على معلومات إحصائية دقيقة وهادفة أعد قسم المعلومات التابع لهاته الوزارة، استمارات لتسجيل معلومات هامة تتناول القضايا المدنية والجنائية .

وتملأ الإستمارات المذكورة على مستوى محاكم المملكة في مصالح كتابة الضبط . ثم يبعث بها إلى قسم المعلومات لوزارة العدل حيث تتم عملية مسكها أو تحصيلها على دعوات مغناطيسية، لتعالج في النهاية بواسطة الحاسوب .

(4) وزارة العدل في تونس، اتفاقية الدراسات، والإنجازات الإعلامية، تونس يناير 1979 ص 2 و 3 .

غالي عبد الكريم، المعلومات في خدمة القانون، مجلة الأمن الوطني عدد 157 الرباط 1989 / 1409 ص 24 .

Ministère de la Justice, Eléments de base et perspectives de développement (5) de l'informatique au ministère de la Justice, Rabat, Novembre, 1982.

ومن البديهي أن الجهاز القضائي ليس معنيا وحده بإحصاء الظاهرة القانونية بل أن مجلس النواب والحكومة في حاجة إلى هذه الأخيرة لوضع السياسة التشريعية والتنفيذية، كما أن الجامعة في حاجة إليها لتقييم القاعدة القانونية على ضوءها... ونشير في هذا الصدد إلى أن مديرية الإحصاء التابعة لوزارة التخطيط تسعى مستقبلا إلى إنجاز دراسات إحصائية قانونية بتنسيق مع وزارة العدل وسائر المؤسسات المعنية.

#### خاتمة :

إن الإحصاء في أي قطاع لا تترتب عنه النتائج المنتظرة منه - في نظرنا - إلا إذا تم الوعي بأهميته وبأبعاده منذ البداية، واستغلاله على الوجه المطلوب في النهاية .

ففي بداية السلسلة الإحصائية، يقتضي الأمر تعيين عنصر بشري بصورة دائمة يتحمل مسؤولية جمع المعلومات على أن تعمل الإدارة المعنية على تشجيعه عن طريق تحفيزه ماديا خصوصا وأن هناك رتبة في عمله .

وفي نهاية هذه السلسلة يتعين إشراك جميع الجهات المعنية في استغلال المعلومات الإحصائية ويتعين التأكيد على أن في تمكين سائر الدارسين للظواهر الإجتماعية والإقتصادية والأخلاقية من المعلومات الإحصائية ما يساعد الإدارة على استخلاص النتائج المرجوة في إطار تلاقح البحث العلمي مع العمل الإداري. وبذلك تؤسس أعمالنا، كما أكد ذلك جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، على قاعدة التفكير الصحيح (6)

---

(6) خطاب العرش المجيد، القصر الملكي العامر، مراكش في 3 مارس 1989 .